Publication	Al Dostour
Date	December 24, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Drug crisis: MoH proposes 20% price hike; drugmakers expect 50% increase
Page	08
Reporter	Amira Mamdouh

هل ينتهي كابوس الأدوية المخيف قريبا؟

«الصحة» تقترح زيادة أسعار ٢٠٪ من الدواء المستورد.. والشركات تتوقع ارتفاع الأسعار ٥٠٪.. والبرلمان يتحفظ

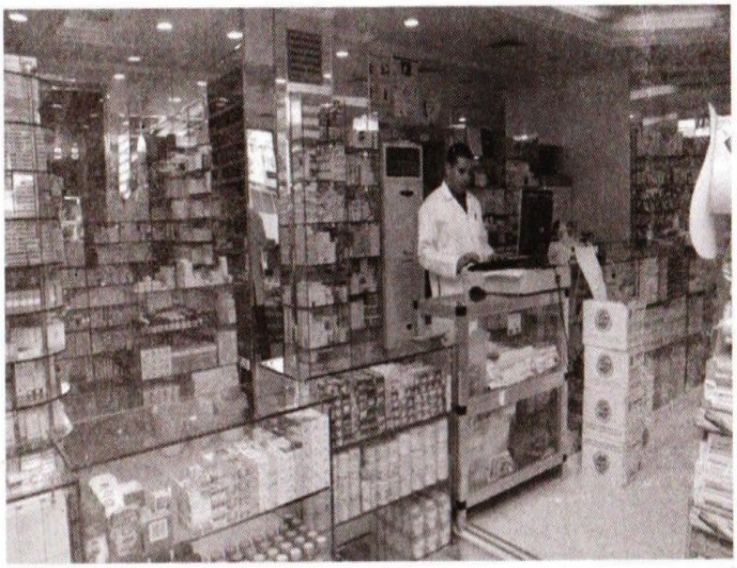

كتبت - أميرة ممدوح:

مازال كابوس نقص العقاقير الطبية جاثما على أنفاس المصريين منذ عدة أشهر، يخرج من حلقة لبدخل فى أخرى أشد تعقيدا، بعد أن اتسعت طاولة المفاوضات لتضم أطرافا عدة وهى وزارة الصحة من جانب ورئاسة الوزراء، وشركات الأدوية وأخيرا مجلس النواب، دون التوصل لأى نتائج او حلول تذكر حتى اللحظة الراهنة.

«اتهامات الصحة»

وتعانى مصر من نقص الأدوية بالسوق قبل عدة أشهر تأثرا بعدم إستقرار سعر صرف الدولار، لكن الأزمة سرعان ما تفاقمت بشكل مؤلم مع قرار البنك المركزى مطلع نوفمبر الماضى بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى، ما أدى إلى انخفاض قيمته فعليا أكثر من ٥٠٪ مقابل الدولار.

إذ ضرب نقص الأدوية بعض العلاجات الحيوية مثل الأنسولين وبعض أدوية مرض السكرى، بالإضافة إلى بعض أدوية أمراض القلب والسرطان، فضلا عن محاليل غسل الكلى، اللازمة لمرضى الفشل الكلوى.

وفى مواجهة هذا الوضع الخانق، اتهمت وزارة الصحة موزعى الأدوية بممارسة الضغط على الحكومة للحصول على زيادة فى الأسعار التى تفرضها الحكومة، فيما يبرر الموزعون النقص بارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد الناجم عن انخفاض قيمة الجنيه.

«انفراجة مرتقبة»

ببد أن انفراجة مرتقبة ينتظرها الجميع تزامنًا مع عرض الدكتور أحمد عماد الدين- وزير الصحة والسكان- المقترح النهائى الخاص بزيادة أسعار الدواء، على المهندس شريف إسماعيل- رئيس مجلس الوزراء- فى الاجتماع الدورى للمجلس.

ويتضمن مقترح الوزير زيادة اسعار ١٥٪ من الأدوية المحلية و٢٠٪ من الأدوية الأجنبية بنسب متفاوتة تم التوافق عليها مع شركات الدواء الفترة الماضية، اذ اختلف الطرفان على عدد المستحضرات التى ستشملها الزيادة ونسبة الزيادة أكثر من مرة قبل الوصول إلى مقترح توافقى.

«البرلمان يتحفظ»

وعلى النقيض من ذلك، اتخذ مجلس النواب موقفًا أكثر تشددًا إزاء أزمة الأدوية، بعد أن رفض عدد من أعضاء المجلس عدم المساس بالأسعار قبل مراجعة المنظومة كلها، بالإضافة لتشكيل إدارة لنواقص الأدوية تصدر من خلالها بيانات بالأدوية غير المتواجدة وبدائلها، وإصدار بيان حكومى قبل رفع الأسعار لتوضيح أسباب الزيادة.

من جهتها، طالبت اللجنة المنبثقة عن لجنة الصحة بمجلس النواب لمتابعة أزمة الدواء، بتشكيل لجنة إدارة لأزمة الدواء، تتكون من وزراء الصحة، والمالية، والتعاون الدولى، والاستثمار، على أن تعمل هذه اللجنة على إيجاد حلول فعالة لحل الأزمة.

وطالبت النائبة ميرفت موسى، اللجنة بسرعة إنشاء هيئة الدواء المصرى، على أن تكون هيئة مستقلة، تتولى إدارة كل منظومة الدواء، لافتة إلى أن اللجنة، أوصت بتطوير شركات قطاع الأعمال ورفع الجمارك والضريبة المضافة عن مدخلات صناعة الدواء، وإلغاء رسوم الأرضيات فى الجمارك على الأدوية والمواد التى تدخل فى صناعتها، والبحث عن منح دولية لتطوير قطاع الأعمال، والنظر فى آلية لتطوير الصادرات.

واتفق معها النائب أحمد بدران البعلى- عضو مجلس النواب عن حزب مستقبل وطن بالإسماعيلية- رافضا إقرار أى زيادات عشوائية، مطالبا بمراعاة حق المواطن البسيط فى العلاج ومراعاة الظروف الاقتصادية التى طالما ضغطت على المواطن فى وضع أى زيادات، كما طالب بإحكام الرقابة على شركات الأدوية والمخازن والصيدليات الكبرى التى تتكسب من وراء المواطن البسيط.

وحذر «البعلى» الحكومة من اتخاذ قرارات عشوائية فى أسعار الدواء، مشيراً إلى أن رفع أسعار ١٥٪ من الأدوية المستوردة بنسبة ٥٠٪، ورفع أسعار ١٠٪ من الأدوية محلية الصنع بنسبة ٥٠٪، على أن تزيد الأسعار بنسب مماثلة كل ٦ أشهر، قرار عشوائى متسائلا على أى أساس سيتم تحديد تلك الأدوية؟.

وقال إن ترك شركات الأدوية لتحديد ١٠٪ من منتجاتها لإقرار زيادة فى أسعارهم بنسبة ٥٠٪ قرار عشوائى سوف يتيح الفرصة لتلك الشركات بالتلاعب واختيار أدوية حيوية تستخدم بشكل دورى من أجل تحقيق مكاسب شخصية دون الالتفات لمعاناة المرضى، مشيراً إلى أن بعض شركات الأدوية هدفها الرئيسى هو تحقيق المكاسب الشخصية.

وتابع عضو مجلس النواب، أن من ضمن السيناريهات الخاطئة للحكومة هو الإعلان عن أن هناك زيادات سوف تُطبق على الأدوية مما يفتح المجال لتخزين الأدوية بهدف الربح بعد تطبيق القرار، مضيفا أن هناك بعض الشركات بدأت فى تقليل توزيعها من حصص الأدوية بالفعل وتخزينها لحين تطبيق القرار.

«مقترحات الشركات»

أما الطرف الثالث للأزمة متمثلا فى مصنعى الدواء، فقد كشف الدكتور على عوف رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، عن تقدم أصحاب الشركات باقتراحين إلى الحكومة الأول يتضمن دعم صناعة الدواء عن طريق تقليل تكاليف الطاقة أو إلغاء الجمارك وضريبة القيمة المضافة على مدخلات الصناعة من أجل تخفيف الأعباء على الشركات والمصانع.

وتابع «عوف» فى تصريحات متلفزة له: «أما الاقتراح الثانى فيتعلق بتحريك أسعار بعض الأصناف التى تسبب خسائر للشركات، فيتم مراجعة أسعارها وتحريكها بما يتوائم مع استمرار الصناعة، موضحًا أن الحكومة اختارت اتجاه تحريك الأسعار، قائلا: "تم الاتفاق على إرسال ١٠٪ من منتجات الشركات إلى وزارة الصحة ليتم مراجعتها ودراسة الموقف واليات تحريك الأسعار، ومن المتوقع أن يتم تحريك سعر الأدوية الأقل من ٥٠ جنيها بنسبة ٥٠٪، والأكثر من ٥٠ جنيها بنسبة ٤٠٪.